



مصلحة الجمارك  
قطاع النظم والإجراءات



الإدارة المركزية  
للسياسات والإجراءات الجمركية  
الإدارة العامة للسياسات والإجراءات  
إدارة البحوث الفنية ودعم القطاعات

منشور إستيراد  
رقم ( ٢٢ ) لسنة ٢٠١٧ م

بالاطلاع على :-

- \* قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ولائحة التنفيذية والصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاتهما.
- \* قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥.
- \* قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ .

بالإشارة الى :-

- \* منشورات الاستيراد أرقام ١١ ، ٢٢ لسنة ٢٠١٤ ، ٩ لسنة ٢٠١٧ .

يراعي اتباع ما يلي ،،

- \* يطبق كتاب السيد الاستاذ / مستشار الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمشرف على قطاع خدمات الاستثمار رقم ٢٢٥٤ في ٢٠١٧/٨/٣٠ والمرافق لهذا المنشور.

للعلم به ومراعاة تنفيذه بكل دقة

رئيس الإدارة المركزية  
للسياسات والإجراءات الجمركية

السيد حسني السيد

مدير عام الإدارة العامة  
للسياسات والإجراءات الجمركية

السيد حسني السيد

حسني السيد

الإسكندرية في ١٩ ذو الحجة ١٤٣٨ هـ  
الموافق : ١٠ سبتمبر ٢٠١٧

السيد الاستاذ/

الدالة المبررة لنفسه  
٢٠١٧  
٢٨



الهيئة العامة للاستثمار  
والمناطق الحرة

قطاع خدمات الاستثمار  
الإدارة العامة للخدمات الفنية

التاريخ: ٢٠١٧ / ٨ / ٢٠  
القييد: ٢٨٠١  
المرفقات:

**السيد الدكتور / مجدي عبد العزيز**

**رئيس مصلحة الجمارك**

الموضوع: إخطار مصلحة الجمارك ببدء العمل بنظام شهادات الاستيراد والتصدير  
تحية طيبة وبعد ..

إيماناً من الهيئة بأهمية التعاون المثمر القائم بينها وبين مصلحة الجمارك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام وحرصاً من الهيئة على استمرار ذلك التعاون المثمر والذي ينعكس بالإيجاب في شكل بيئة أعمال أفضل لصالح المستثمرين والحاذاً لكتابنا المؤرخ في ٢٠١٧/٣/٩ بشأن تطبيق نظام إصدار شهادات الاستيراد والتصدير (مؤقتة) للشركات والمنشآت التي لم يتم تحديد تاريخ بدء إنتاجها بمعرفة الهيئة أسوة بالنظام المتبع حالياً بإصدار شهادات الاستيراد والتصدير وذلك للشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار والتي تم تحديد تاريخ بدء إنتاجها عن طريق الهيئة منذ ٢٠١١/٩/١٨

أود الإحاطة أنه بتاريخ ٢٠١٧/٨/٧ قد صدر قرار الرئيس التنفيذي للهيئة رقم (٥٩٩) بالموافقة على البدء في العمل بنظام إصدار شهادة استيراد للخامات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار للمعدات الرأسمالية (مؤقتة) للشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار والتي لم يتم تحديد تاريخ بدء إنتاجها بمعرفة الهيئة وذلك لمدة ثلاثة أشهر تجدد لمرّة واحدة فقط (بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة) وعلى أن تقوم الشركة / المنشأة عند طلب التجديد بتقديم المستندات الدالة على جديده موقفها التنفيذي .

وعلى أن يكون نظام العمل المتبع في شأن موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على استيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار للمعدات الرأسمالية للشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار والموافقة التصديرية لها وفقاً للقواعد الآتية :-

أولاً: الشركات والمنشآت التي بدأت النشاط الفعلي فإنها تتم على النحو التالي :

- إصدار الهيئة شهادة استيرادية أو تصديرية صالحة لمدة سنة أو ثلاث سنوات أو خمس سنوات لتلك الشركات والمنشآت (إجبارياً وليس اختياريًا) وذلك بالموافقة على استيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار للمعدات الرأسمالية اللازمة لها أو تصدير منتجاتها طبقاً لطلب الشركة أو المنشأة ووفقاً لغرضها المعتمد من الهيئة وتقوم مصلحة الجمارك المصرية من جانبها بإعمال شئونها في هذا الخصوص وفقاً للقواعد والإجراءات واللوائح المعمول بها لديها .

٣ طريق صلاح سالم - أرض المعارض - مدينة نصر - القاهرة ١١٥٦٢ - مصر  
تليفون: ٤٥٢ ٥٥ ٢٤٠ ٢٠٢ + ( عشرة خطوط )  
الموقع على الانترنت : [www.investment.gov.eg](http://www.investment.gov.eg)

٢٠١٧

